ISSN: 2335-1756 مجلة مقاربات
NDL/BNA/4949-2013 مجلد: 03 عدد: 05 أكتوبر 2015

الاتصال البيئي و تفعيل التربية البيئية في الجزائر
دراسة ميدانية في المعهد الوطني للتكوينات البيئية لولاية عنابة

أ.نسمة مسعودان
جامعة عنابة

ملخص : لقد تزايد الإهتمام مؤخرا بالبيئة، نظرا لما تشهده من تدهور كبير، وفي خضم هذا القلق المتنامي سارع الضمير العالمي إلى البحث عن حلول كفيلة وفق هذا التدهور الخطير. فالجزائر من خلال وزارتها و من خلال جمعياتها ،معلميها و وسائل الإعلام ....إلخ من الذين لم نذكرهم قد بادرت بعدة أنشطة تربوية إتصالية بيئية. إلا أننا لا نلمس التكامل الموجود بين مختلف الأنشطة البيئية في الجزائر فهذه الأنشطة منفصلة عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك نجد بأن هذه الجهود تبذلها بشكل كبير الوزارة المعنية بشؤون البيئة و في الغالب تهتم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى. لذا تبقى البرامج البيئية في الجزائر تجربة جديد تحتاج إلى تنسيق أكبر و إعداد إستراتيجيات جديدة تخدم الوسط البيئي.

الكلمات المفتاح : الإتصال البيئي، التنمية المستدامة، البيئة، الوعي البيئي.

Abstract :

We have recently increased interest in the environment, due to the significant deterioration of witnessing, in the midst of this growing concern rushed conscience of the world to search for solutions capable according to this serious deterioration.

Algeria through her ministry and through their associations, teachers and the media.... and so did not remind them of who has initiated several educational activities environmental communication. However, we do not touch the complementarity between the various environmental activities in Algeria these activities are separate from each other. In addition, we find that these efforts exerted by the ministry greatly concerned with the environment and are mostly interested in coordination with other ministries. So keep environmental programs in Algeria, a new experience you need to greater coordination and preparation of new strategies serve the environmental center

Keywords : environmental communication, Sustainable development ,Environnement, Sustainable development.

مقدمة :

الحضارة في بعض مفاهيمها وأبعادها الإنسانية تعني الوعي بالمسؤولية والالتزام لشروط التكافل والتضامن بين أفرد المجتمع أو المجتمعات التي تتولى صنع هذه الحضارة،وإن البيئة التي تنشأ فيها هذه الحضارة مرآة تنعكس عليها أخلاق المسؤولية ومشاعر التكافل والتضامن، فمن الطبيعي جدا أن يكون وضع البيئة في سلامتها ونظامها، هو الميزان الذي توزن به القيم الأساسية التي يستلهمها صانعوا هذه الحضارة ويجعلون منها ضوابط لسلوكهم، ومصادر ثابتة لأفكارهم، وشواهد على حقيقة ما يدور في نفس كل منهم إن البيئات المشيدة الحضرية والمتمثلة في المدن والقرى الكبيرة إنما هي بيئات جديدة وغريبة عن الطبيعة التي شيدت فيها .وأن تلك المدن ابتدعها الإنسان لتخدم حاجات له خاصة به وبغرائزه الاجتماعية ...فهي بمجرد وجودها إخلال بالاتزان البيئي.كما أنها تفرض أعباء متزايدة على البيئة حولها إذ تتطلب من تلك البيئة الغذاء لسكانها والماء لحاجاتهم الحيوية والصناعية وأرضا ,لتبني عليها وحداتها ومرافقها وطرقها ومطاراتها ومصانعها ومناجمها ثم تلقي بفضلاتها التي كثيرا ما تكون ملوثة إلى حد كبير.

ومثل هذه الخصائص تقتضينا تفكيرا عميقا وتخطيطا مدروسا عن التفكير في إنشاء بيئة مشيدة ...بل إنه تقتضينا تطبيقا أكثر حرصا لنظام استعمالات الأرض المتعددة – فقد جرت العادة حتى اليوم على أن يشيد الإنسان مدنه دون أي اعتبار للبيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية واضعا نصب عينيه مصالحه الذاتية وحدها متصرفا وكأنه السيد المطلق والمالك الأوحد الذي يجب أن تقدم له كل حاجاته ورغباته دون أن يبادل المعطي شيئا لا منة وتفضيلا وإنما لكي تستمر في العطاء (1).

كل هذا يضع العالم بمختلف طوائفه و طبقاته أمام مسؤولية في التعامل مع قضايا البيئة حتى يمكن أن تحقق لهذا المجتمع التنمية المستدامة .و إن الإتصال بأشكاله و قنواته و محتوياته يعد من المهام الأصلية التي لابد من الإهتمام بها ، و منه تتوقف قدرة الوزارات البيئية على تحقيق أهدافها على كفاءة و فاعلية و جودة هذه العملية الإتصالية. سواء كان ذلك بين مختلف القطاعات التي من شأنها حشد الطاقات و تنسيقها و تحسين العمل و التفاعل مع مختلف فئات الجمهور الخارجي المستهدف ، أو على مستوى الإتصال الخارجي الهادف إلى تنمية الوعى بقضايا البيئة ،و تغيير السلوكات غير المواتية .

الإشكالية:

سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد، فقد تسبب الإنسان في حدوث العديد من المشكلات الخطيرة للبيئة، حيث لم يبق عنصرا واحدا من عناصر الطبيعة إلا وطالته أيادي الإنسان محدثة بها أضرارا جمة، لذا لم تعد حماية البيئة خياراً يحتمل القبول أو الرفض، بقدر ما هي مسألة بقاء لا تحتمل التأجيل أو التراخي في السعي نحو توفير كل المقومات لإنجاحها، فالبيئة بمعناها الواسع لا تعني شيئاً أقل من حياة الإنسان ومستقبله، وعليه فلا بد من توفير منظومة متكاملة للعمل البيئي الجاد بهدف خلق الوعي البيئي وتعزيزه.

فإشكالية الدراسة تنحصر إذن على المكانة التي يحتلها الإتصال البيئي في تفعيل التربية البيئية .إرتأينا أن نتناوله بالدراسة خاصة و أننا لازلنا نشاهد سلوكات مضرة بالبيئة على الرغم من الإهتمامات ، و هو ما جعلنا نستفسر عن كيفية تطبيق الإتصال البيئي ، فكان المعهد الوطني للتكوينات البيئية لولاية عنابة أنموذجا على إعتبار أنها واحدة من بين الجهات العاملة في مجال البيئة و كذلك أن ولاية عنابة من المدن التي تشهد بعض مظاهر التدهور البيئي.

ومن هذا المنطلق تتضح الإشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يساهم الإتصال البيئي في تفعيل التربية البيئية ؟ .

و على ضوء هذا التساؤل يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- يساهم الإتصال البيئي لدار البيئة في غرس الوعي البيئي .
- دار البيئة تهدف لتفعيل تربية بيئية من خلال نشاطاتها و مشاركتها في نشر الوعي البيئي و قيامها بحملات توعوية .

مجتمع البحث:

إن مجتمع دراستنا هو المعهد الوطني للتكوينات البيئية و هي أحد المؤسسات التابعة لوزارة تهيئة الإقليم و البيئة بما يحقق التعاون بين الافراد و الجماعات في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية بهدف حماية حقوق و مصالح الفئات و التوفيق بينهما, فهي تهتم بالقضايا و المصالح العامة في المجال البيئي، و تتسم بالعمل الإنساني و الإنمائي و الثقافي و التعاون المتبادل ، تركز نشاطها و إهتمامها في خدمة البيئة.

أدوات البحث :

لقد تم الاعتماد في جمع المعلومات على الوثائق و السجلات الملاحظة المقابلات حيث كانت المقابلات مع مديرة المعهد و بعض المسؤولين داخل المعهد كما وزعت إستمارة على الموظفين داخل المعهد.

المنهج المستخدم:

المنهج الذي يستعمل في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، لأنه المنهج الذي يمكن أن يعالج الإشكالية التي طرحناها فيما يخص مساهمة الإتصال البيئي في تفعيل التربية البيئية .فالمنهج الوصفي يهدف إلى جمع بيانات كافية و دقيقة عن الظاهرة أو موضوع الدراسة ، ثم تحليل هذه البيانات بطريقة موضوعية . حيث اعتمد عليه في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تجيب عن إشكالية هذا البحث، و اختبار صحة الفرضيات.

أهمية الدراسة و أسباب إختيار الموضوع :إن لهذه الدراسة أهمية كبرى منبثقة من أهمية الإتصال البيئي في حد ذاته ، فهي تبرز دور الإتصال البيئي في الحفاظ على البيئة و نلقي الضوء على واقع تطبيقه و تكشف عن المشكلات البيئية التي تعاني منها الجزائر و باقي دول العالم ، وتبين المجهودات المبذولة لحماية البيئة .

كما قد تفيد النتائج المتوصل إليها المسؤولين ،حيث تزودهم بوضع البيئة ، و تفتح مجالات أخرى أمام الباحثين لإجراء دراسات أخرى وفقا لمتغيرات مختلفة .و بكذلك تكون عبارة عن إسهام متواضع في إثراء المكتبة .

– حاجة و متطلبات البيئة لمثل هذه الدراسات.

– حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

– طبيعة التخصص .

أهداف الدراسة :إن الهدف العام لهذه الدراسة هو التعرف على واقع الإتصال البيئي و دوره في تفعيل التربية البيئية و معرفة محتوى النشاطات البيئية و مدى تناسبها و تماشيها مع الوضع البيئي في الجزائر و من تمة لفت إنتباه المعنيين بالأمر إلى أهمية هذا الموضوع و إلى ضرورة غرس ثقافة المحافظة على البيئة .

_الوصول إلى إبراز صورة عن أوضاع البيئة في الجزائر و كيفية الإهتمام بها .

_الوقوف على العلاقة بين الإنسان و البيئة و عرض مشكلاتها و التعرف على قدرة مثل هذه المؤسسات على مواجهة هذه المشاكل المحيطة بها .

_محاولة التعرف من خلال المعهد على طريقة تطبيق الإتصال البيئي و تعزيز التربية البيئية على أرض الواقع .

المقاربة النظرية المتبنات في الدراسة:

وكنظرية تنسجم مع متطلبات هذه الدراسة يمكننا تبني **النظرية البنائية الوظيفية** لأنه من خلال هذه الدراسة سنركز بقدر كبير على الجوانب الديناميكية لممارسة الأدوار بالفعل .و التركيز على التفاعلات التي تمارسها دار البيئة من خلال دورها في بناء التربية البيئية و التركيز على طرق الإتصال التى من خلالها تصل إلى نشر الوعي البيئي و غرس قيم المحافظة على البيئة ،و التركيز على الدور الفعلي أو الممارس للدار في بناء التربية البيئية في المجتمع

كما ان المعهد يمثل نسق فرعي من النسق العام ألا و هو وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، حيث تضم مجموعة من الفاعلين الإجتماعيين الناشطين في هذا التنظيم و الذين يخضعون لمجموعة من القوانين التي تنظم عملهم.

و بناءا عليه فإن مدخل البنائية الوظيفية و النسق الإجتماعي المفتوح هو مدخلا أساسيا و مهما لفهم المساهمة الفعلية للمعهد كتنظيم مؤسس هادف في بناء التربية البيئية في المجتمع الجزائري ،و منه تكريس الإهتمام بواقع البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

العرض:

يعتبر الإتصال الوسيلة أو همزة الوصل بين مصدر المعلومة و المتلقي، و لهذا فهو يشكل أداة رئيسية في عملية الربط بين المعلومة البيئية و الجمهور المستهدف،حيث أن الإتصال المتعلق بالبيئة يمكن من إحداث الوعي البيئي المطلوب .

المبحث الأول :ماهية الإتصال البيئي،أشكاله ، طبيعته

المطلب الأول :ماهية الإتصال البيئي

تعريف الإتصال البيئي : يمكن القول بأن الإتصال البيئي يتعلق بتعليم بيئي غير رسمي، تعلم العمليات التى تعطينا بمعرفة القيم و السلوكات الإجتماعية ، الإقتصادية و التقنية التي تمكننا من تغيير الأفكار السلبية ، و ذلك لبلوغ ممارسة التنمية المستدامة و بلوغ أيضا مرحلة القدرة على حل المشكلات و هذا من خلال إستراتيجية إتصالية على المدى القصير و كذا البعيد،و إن الإتصال البيئي يعتمد على المعرفة الواقعية للتعليم الرسمي بخصوص الأنظمة البيئية المعقدة و التدخلات التى تربط الإنسانية على المستوى العالمي، الإقليمي و المحلي .

المطلب الثاني :أشكال الإتصال البيئي

يأخذ الإتصال البيئي عدة أشكال التي ترجع في الأصل إلى أنواع إتصالية موجودة ، تمزج في الواقع

الإتصال السياسي : الإهتمامات البيئية تقودنا إلى فهم الأنشطة المنظمة تعود إلى مجموعة من الأنشطة المحلية ، أين السياسة تظهر كمنسق ، نجد بطبيعة الحال أن الإشكاليات البيئية تمس بالمصلحة العامة ، من مختلف مواضيعها و هو متعلق بالتلوث، الطاقات المتجددة، وسائل النقل النظيفة ، إنجاز المشاريع البيئية [2] و هي تتجمع بطريقة منظمة في تنفيذ تسيير مثالي متصل بين المصالح العامة و المؤسسات الخاصة المتخصصة و هذا بطريقة تظهر تقريبا منسقة في مجال النفايات، هذا يعني أن الإشكاليات البيئية تمس طريقة تسيير الحياة المحلية و هي تكتسي إذن جانب سياسي .

و إن تطبيقات الإتصال البيئي تتأثر بهذا الوجه السياسي للإهتمامات البيئية ، و منه فإن الإختبارات المعنية بإنشغالات الرهانات هي وحدها القادرة على أخذ القرارات الخاصة بالحياة المحلية، و بالنظر إلى ذلك فإن نصوص الإتصال البيئي تسمح بالضرورة إلى إنشاء علاقة مع أشكال الفاعلين هذه العلاقة تترجم في :

- صعوبة طرح محتوى منطقي .
- فيما يتعلق بالوقت الخاص بحملة إتصالية تقاس بوقت التفويض الإنتخابي .
- إلتزامية إختبار الرسائل المتعلقة بالمواضيع التي تحمل المخططات السياسة المحلية .
- الأخذ بعين الإعتبار بتقويم إنتخابي في إختيار منشورات عن المراجع البيئية، الملفات الإتصالية الخاصة بالصحيفة، الكتب، الكراسات.....إلخ.

- **ب) الإتصال العلمي :**

الإتصال البيئي يحتوي في الواقع على مسلمات و معلومات مرتبطة بالأعمال العلمية ، و من هذا المنطق فهو يؤخذ كإتصال تكنو–علمي، و هذا يمكن من تطبيق إتصال بيئي من خلال خصوصا :

–الجهود البيداغوجية التي تنشر الرسائل المنجزة من طرف المؤسسة و التي تعتمد على: الملاحظة العلمية، المعاجم، التقارير البيئية، الزيارات الموجهة بنموذج إثبات ، و منه فهي علمية خاصة بمجهود المتعلم ، هذه الجهود تصبح ضرورية من خلال إيجاد لغة خاصة مفهومة لهم (المتخصصين) .

– الجهود الخاصة بالشفافية المنجزة من طرف الفاعلين في الإتصال : و هي عدم القدرة على إخفاء أى شيء من مختلف الأجزاء المأخوذة من أجل إيجاد جو من الثقة، و التى تفترض إفشاء معلومات تقنية متخصصة ، و نلاحظ هنا العديد من المعطيات الرقمية في التقارير البيئية . و إنه أيضا في خضم القيام بإجتماعات حول البيئة لابد من أن تكون هناك شفافية لدى الفاعلين و هذا لإيجاد تنظيم متوازن يمكنه من ترجمة المعطيات .

من ناحية أخرى فإن أهمية أخذ الإتصال لطابع علمي يمكن في الخطابات العقلية ، التي تقدم نتيجة مطمئنة بالنظر إلى الجوانب المغلقة التي تميز البيئة .

- **ج) إتصال الأزمات :**

حالة أو وضعية الأزمة تظهر من خلال شيئين أساسيين بالنسبة للمؤسسة :

- في لحظة مفتاحية ، في حالة أزمة ، تسمح عند ضرورة بتغيرات في التعريف للمشاكل، و منه فالأزمة تظهر كأنها فرصة لتشكيل ممكن .

هي بطبيعة الحال فترة خطر ، تفرض إتصال في حالة طارئة ، تتطلب أخذ قرارات سريعة و تبادل معلومات سريعة قريبة من مختلف المخاطبين المقسمين ، و هي حالة أو وضعية إنفعالية تحمل رهانات مهمة ، و يمكن القول بأن الإتصال البيئي يشكل في حد ذاته رهانا .

و إن الرسائل التي يمكننا أخذها بسهولة بإختلاف تتميز كل واحدة منها . لأن هذه المعطيات هي معروفة ، و إن مكسب السرعة يربح في نفس الوقت كتابة الرسائل البيئية و أيضا التعريف بالمخاطبين ، كما أن قرب وقت الأزمة و إعادة النشاط تشكل عامل مفتاحي في الإتصال في حالة الأزمات .

- **د) إتصال المخاطر :**

عند قيامنا بالإتصال البيئي ضمن إتصال الأزمات يظهر لنا على حد سواء إتصال المخاطر

ففي مشروع أو مؤسسة صناعية الإتصال البيئي يترجم خلال الخذ بعين افعتبار مظاهر الخطر، هذا يفترض أن المؤسسة تقوم بالتعريف بمخاطر نشاطاتها ، و هذا يعني أن جل المؤسسات ينبغي أن تبدأ من فترة ظهور المسببات (مثل : إذا كانت هناك مواد سهلة الإختراق لابد من الإعلام عنها بوجودها).

و هناك مخاطر أخرى يمكن أن تظهر نتيجة للأنشطة مثل ك تلوث التربة ، إحتراق الغاز ، تخمر بعض النفايات الإستشفائية ..... إلخ .

و إن المؤسسة التي تتصل لأجل المخاطر تعمل على وجه شخصي مرتبط بإحساس المواطن لهذه المخاطر مثل الروائح.

و لكن كل أزمة لها نوعها و مستواها من الخطورة ، و نحن نميز بين أربعة مستويات للأزمات.

1- الحوادث الكبرى التي تخلف أرواح إنسانية (مثل حادث بوبال).
2- الكوارث الإيكولوجية (تلوث البحر بالنفط).
3- حوادث الإنتاج .
4- الحوادث الصغرى الثانوية التي تشكل صورة سلبية على المؤسسة أو المشروع [3].

المطلب الثالث :طبيعة الإتصال البيئي

الإتصال البيئي الذي نريد إنشاءه أو القيام به يمكن أن يختلف بإختلاف الخاصية التي نريد أن نطبعها فيه و منه يمكن أن نميز بين طابعين من هذا الإتصال :

- **إتصال بيئي إعلامي (معنوي ، أخلاقي)** : مثل أنا مواطن في هذا العالم أعمل من أجل المحافظة على طبقة الأزون .
- **إتصال بيئي وقائي** : مثال أتوقع مشاكل رمي الملوثات في الأنهار أنشئ محطة للتصفية أو التطهير .
- **إتصال بيئي تفاعلي** : مثل قمت بتسجيل أن شركتي تطرح ملوثات في المحيط تحدث مخاطر سلبية على المناطق السكانية القريبة ، لذا أقوم بتركيب مدافئ للترشيح .

إن هذا الإتصال نزعته تجيب على المشاكل الحساسة الأكثر واقعية ، فالبيئة ظاهرة متعلقة بالموضة ، لأن الإتصال البيئي يقدم مجموعة من القيم الإجتماعية و منه نقول أن لديه قيمة إعلامية ،وقائية و قيمة تفاعلية [4]

المبحث الثاني :أهداف الإتصال البيئي ،أهم الفاعلين،الجماعات المستهدفة

المطلب الأول: أهداف الإتصال البيئي

بناءا على الأهداف التي سطرتها معظم المؤتمرات البيئية يمكن تحديد مصفوفة لمجموعة من الأهداف التي تشكل محور عمل الإتصال البيئي .

أ)الإتصال الخارجي:

– دعم الإتجاهات الإيجابية لدى جماعات التأثير و خاصة صناع القرار و قادة الرأي نحو قضايا بيئية و حفر المشاركة و التعاون بما يمثل دعما لتنفيذ سياسات وزارة البيئة .

– تفعيل مشاركة امنظمات و الهيئات و المؤسسات المعنية بقضايا البيئة في أنشطة الإتصال البيئي و دعم شعورها بالمسؤولية تجاه هذه القضايا .

– وضع قضايا البيئة ضمن أولويات إهتمام الجمهور العام و زيادة المساحة التي تشغلها في الإتصال الإجتماعي بين الجماعات المستهدفة.

– رفع مستويات المعرفة و الوعي بقضايا البيئة لدى قطاعات الجمهور المختلفة و حفز التغيير السلوك الإيجابي نحو مشكلات البيئة – دعم إدراك الجمهور العام و النوعي لحقيقة الدور الحيوى الذي تقوم به وزارة البيئة في تقديم حلول مستدامة للمشكلات البيئية بالتعاون مع مختلف الهيئات و المنظمات المحلية،الإقليمية و الدولية .

ب)الإتصال الداخلي:

– تنمية القدرات المؤسسية لوزارة البيئة لتنفيذ إستراتيجية إتصال فاعلة و مؤثرة لتحقيق الأهداف الإتصالية للوزارة المكلفة بشؤون البيئة و وضع آلية لمتابعة و تقويم النتائج المترتبة على تنفيذها .

وضع أسس تطوير إستراتيجية لجمع و توزيع المعلومات بإعتبارها ضرورة حيوية لأي نشاط إتصالي فاعل،و بما يضمن تدفقا سريعا و حيويا للمعلومات لكافة الشركاء في أنشطة الإعلام و التوعية البيئية [5]

المطلب الثاني :أهم الفاعلين في الإتصال البيئي

يشترك في عملية الإتصال البيئي العديد من الفاعلين الأساسيين ،و إن المعنيين بالإتصال البيئي هم أساسا الصحفيين الذين يعملون لصالح وسائل الإعلام الرئيسية مثل : الصحف،محطات التلفزيون، أو المنظمات الغير حكومية و الغير هادفة للربح المادي ، مثل تلك التي تقوم بالدراسات البيئية أو الجامعات التي تجري العديد من البحوث الأكاديمية ،أما البعض الآخر قد يعمل في إطار المؤسسات التي تنشط في مجال البيئة ،و من بين الأعمال التي يقومون بها الإبلاغ عن قضايا البيئية في وسائل الإعلام المختلفة أو في الإجتماعات و الندوات ....إلخ .

و يمكننا ذكر بعض الفاعليين في المجال البيئي مثل :

- المسؤولين المنتخبيين .
- الشركات .
- الجمعيات .
- السكان المحليين.
- المؤسسات الإعلامية .
- الصحفيين المحليين .
- الخبراء .
- المحاميين .
- العلماء .
- الأطباء .

إلى غير ذلك من الفاعلين البيئيين الذين لا يمكننا حصرهم ، ذلك بسبب أن البيئة هي إهتمام كل شخص يعيش على كوكب الأرض، و لكن يمكننا أن نضع تصنيفا لأربع مجموعات أساسية و هي كالآتي :

- وسائل الإعلام .
- المؤسسات ،بما في ذلك الحكومات و السلطات المحلية.
- الشركات التجارية .
- الجمعيات .

هؤلاء الفاعلين يرجعون إلى مختلف المعارف حول القضايا البيئية ،و عليهم في نفس الوقت السيطرة على بعض المعلومات العلمية و كذا المعلومات بشتى أنواعها سواء كانت إقتصادية ، سياسية أو قانونية....إلخ .و ذلك وقفا للمواضيع و إحتياجتهم المختلفة و إلتزامتهم الخاصة .

و إن تعدد الفاعلين يخلق تعدد المواقف تجاه اقضايا البيئية، لأنه هناك وجهة نظر سياسية و وجهة نظر إقتصادية وأخرى علمية و ما إلى ذلك ،و إن التحديات التي يحملها كل فرد هي أيضا مختلفة جدا:الإنتخبات،تحرير السوق، حماية الأنواع الحيوانية ، تطوير التقنيات و غير ذلك .

و إن تقارب النهج و القضايا بصورة منتظمة يخلق صراعا بين الفاعلين الذين أحيانا لا يمكن أن نوافقهم في بعض المواقف التي يتخذونها و التي يعالجون بها بعض المواضيع ، و هكذا يمكننا القول بأن القضايا البيئية تتطلب فاعلين يركزون على تنفيذ عمليات إتصالية مناسبة [6] .

المطلب الثالث: الجماعات المستهدفة بالإتصال البيئي

يحددها الأستاذ أحمد بجاوي في الجماعات التالية:

1- **سكان المدن الحضرية و الشبه حضارية .**

2- **صناع القرار** و هم جماعة من الإطارات أو الأساتذة و كل من له أري على جماعة، و تطبيق هذه الجماعات ما يسمى بالإتصال النازل .

3- **المؤسسات و أصحاب الرأي** و هم فئة المقاولين و المؤسسات المدنية، المنظمات و الجمعيات و كل ما شابه ، وهم الذين من شأنهم أن تكون لديهم مصلحة في أن تكون البيئة محمية لأنها تنتج الرقي الإجتماعي و الإقتصادي .

4- **وسائل الإعلام** لديها إيجابية و محاسن من شأنها أن تهتم بسريان المعلومة البيئية من الأعلى إلى الأسفل مثل إعلام السلطة للمواطنين في الدول الديمقراطية ، ومنه يمكن لها أن تعتبر مؤسسات إقتصادية لذلك يتم إستهدافها ،و كذلك يمكن القول بأنها تحسن تحصيل الأهداف المبحوثة في البرنامج و منه لابد من تشجيع توسيعها و مشاركة الصحفيين في حماية البيئة و المحيط و توعية المجتمع المدني.

5- **المفاوضين،البرلمانين و النيابيين** و هم الذين يقترحون بصوتهم القوانين و هم المنتخبون المحليين الذين يرفعون المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع للحكام (أصحاب القرار) الذين لابد عدم تناسيهم ، و يمكن لهم أن يقوموا بإجراء تكوينات تطبيقية .

6- **الشباب** و يأتي ذلك في خضم تحرير وسائل الإعلام و الإتصال ، فقد تشكل جيل شباب واعي و المعلوماتي قادر على فهم الرسائل الموجهة إليه و هذا بسبب ما أنتجه التحضر، و إن فئة الشباب هي الفئة التي تشكل قوة قائمة مختزنة قادرة على الإستمرار و سريان الأفكار و تحريرها و فهم الأصول و الشباب يمكنهم تقديم أشياء كثيرة للرسالة البيئية. كذلك الشباب الذين يصلون إلى الجامعة فهم الذين في مقدورتهم أن يضعوا البلاد في المستقبل ، ويمكن توجيه الرسائل للطلبة من خلال شرح أهمية البيئة، و في هذا الشأن نقترح أن تقوم الوزارات المعنية بإلحاق خبراء بيئيين بالجامعات ،يقومون بتنظيم محاضرات داخل هذه الأخيرة و كذا خلق تنظيم خاص بالبيئة و من المستحسن إلحاق مواد مرتبطة بالعمل البيئي و إلا تضمينها في مقررات التعيم الجامعي في مختلف العلوم [7] .

المبحث الثالث :عرض نتائج الدراسة، مناقشتها،الإستنتاجات

المطلب الأول:عرض النتائج الميدانية

لقد سبقت الإشارة إلى أن بناء تربية بيئية في المجتمع يعتبر من القضايا المحورية التي نالت اهتمام الكثير من التنظيمات العاملة في الحقل البيئي، نظرا لما يمثله بناء هذه التربية من أهمية بالغة في إدراك الأفراد لمشكلة تلوث البيئة، والسعي قدر الإمكان لتغيير السلوكات والممارسات السلبية في التعامل مع البيئة الطبيعية. بيد أن هذه القضية ليست من اختصاص وزارة البيئية و تهيئة الإقليم التابع لها المعهد الوطني فحسب، بل تمتد إلى كافة الفاعلين الآخرين من مؤسسات التى من المنتظر أن يكون لها دور بارز في هذا المجال (بناء تربية بيئية).

ولذلك فإن المعهد الوطني لتكوينات البيئية كطرف مؤثر في هذه القضية (حماية البيئة)، لا تستطيع تحقيق هذا المسعى بمفرده ، إنما يتأتى ذلك من خلال التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية 13 عضو مستوجب، أي ما نسبة 100 % [8] أكدوا بأن هناك تنسيق فعلي بين المعهد وهيئات رسمية ، مما يؤشر ذلك على وجود اهتمام وتكامل في الجهود من أجل الحفاظ على البيئة. وتجسد هذا التكامل على المشهد الاجتماعي من خلال ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (01) : يبين الهيئات الرسمية التي تنسق مع المعهد في مجال الحفاظ على البيئة.

الفئـــــــات	التكـرارات	%
وزارة التربية و التعليم	13	33.33
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	06	15.38
شرطة حماية البيئة والعمران	08	20.51
المرصد الوطني لحماية البيئة	01	02.56
الدرك الوطني	01	02.56
D.A.S	04	10.25
مدرية الغابات	05	12.82

مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف	01	02.56
المجموع	39	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 05).

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن وزارة التربية و التعليم أكثر هيئة ينسق معها المعهد الوطني بنسبة 33.33% و ذلك لتربية أجيال المستقبل و خلق فيهم روح حب البيئة و المحافظة عليها حيث تمت إتفاقية شراكة بين وزارة البيئة و تهيئة الإقليم و وزارة التربية و التعليم .

أما شرطة حماية البيئة و العمران يتم التنسيق معها حسب إجابة المبحوثين بنسبة 20.51% كونها مسؤولة بدرجة كبيرة عن حماية البيئة ، و هي هيئة مخولة لها قانونيا متابعة و ضبط السلوكات المخلة بالبيئة .كما أن هذا التنسيق يمتد حسب إجابات المبحوثين إلى مؤسسات أخرى كوزارة التعليم العالي و البحث العلمي بنسبة 15.38 % من خلال تبادل الخبرات و غيرها كنتائج البحوث العلمية .

بإضافة إلى أن هذا التنسيق يمتد إلى مديرية الغابات بنسبة 12.82 % بهدف الحفاظ على الغطاء النباتي .

كما أن بعض إجابات المبحوثين ذهب إلى أن المعهد ينسق عمله مع مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف بنسبة 02.56% و التي تقوم فلسفتها على عدة مبادئ دينية إسلامية مثلا الإعتماد على دور المسجد في بناء تربية بيئية إنطلاقا من أنها ليست مجرد عمل خيري و إنما هي أجر و مثوبة و يتمثل تنسيق المعهد مع هذه الهيئة في التأكيد على تطبيق هذه المبادئ الإنسانية في المجتمع،و محاولة إدراجها ضمن محتويات نشاطاتها الراسية على بناء تربية بيئية .و بنفس النسبة فيما يخص التنسيق مع المرصد الوطني لحماية البيئة و الدرك الوطني و هذا كله من أجل خلق تكامل في الحقل البيئي.

فضلا عن ذلك فإن المعهد حسب 10.25% من إجابات المبحوثين ينسق مع مؤسسات إجتماعية و هذا من أجل إدخال الإعتبارات البيئية في إستراتيجيات عملها .

و يمكن القول في هذا الصدد بأن المنظور المبني على المشاركة و الذي سبقت الإشارة إليه في هذا البحث ،قد أكد على هذه الفكرة بشكل واضح ،حينما ربط قضية التحسيس و التوعية بمشكلات البيئية في المجتمع بمشاركة فعلية و فعالة للمعهد مع سلطات أخرى من أجل تحقيق تنمية مستدامة تضع في أولوياتها تحسين الوضع البيئي ، و ترشيد السلوك الإنساني في هذا المجال .

و لمزيد من التفاصيل أكثر يمكن الإشارة أيضا إلى أن هؤلاء المبحوثين الذين صرحوا بوجود تنسيق بين المعهد و الهيئات ، يؤكدون بأن هذا التنسيق عالج المواضيع البيئية التالية والتي أصبحت تشكل (كمشكلات) مخاطر أكيدة على صحة الإنسان وسلامة المحيط، مما استوجب ذلك التوعية والتحسيس بهذه المخاطر بإشراك هذه المؤسسات في حلها، والتقليل منها، وهو ما يبنيه الجدول التالي

جدول رقم (02) : يبين المواضيع البيئية التي تم التنسيق فيها مع الهيئات الرسمية.

المواضيع البيئية التى تم التنسيق فيها	التكرارات	%
التلوث البيئي	00	00
التحسيس	04	30.76
البيئة	09	69.23
الغطاء النباتي	00	00
المجموع	13	100

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 07).

البيانات المشار إليها في الجدول تشير إلى أن معظم إجابات المبحوثين 69.23 % تذهب للتأكيد بأن مجال البيئي يعتبر من أكثر المواضيع التى تم التركيز عليها في هذا التنسيق ،لأنها أصبحت أحد قضايا الساعة ، خاصة في ظل التلوث الموجود بالمحيط حيث يعتبر الإنسان المتسبب الأول في هذا التلوث .

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الموضوع دفع إلى تكثيف جهودها خاصة بعد أن شاركت وزارة تهيئة الإقليم و حمتية البيئية في المؤتمر الذي أشرفت عليه حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر بتاريخ 08 ماي 2001، حيث تم التركيز في هذا الإطار على الوضع البيئي المتردى الذي تعرفه البلاد جراء ظاهرة التلوث ، و كذا على بعض الحلول الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة ،و هو الإهتمام نفسه الذي حمله الملتقى الدولي حول التلوث الصناعي المنعقد في الجزائر بين 20-21 ماي 2001 تحت إشراف وزارة البيئة و تهيئة الإقليم [9].

حيث أن مشروع إنشاء المعهد الوطني جاء بعد العديد من الجهود التى قامت بها الوزارة .و ذلك ليكون هناك فروع تابعة للوزارة في الولايات الكبرى كولاية عنابة كونها ولاية صناعية بالدرجة الولى و تعاني من تلوث صناعي كبير، و سلوكات مخلة بالبيئة التى أدت إلى إفساد الجمال الطبيعي للشوارع من خلال رمي القمامات و الفضلات في غير مكانها ،أو إلقائها في المساحات الخضراء .

و هذا ما دفع المعهد الوطني إلى التنسيق مع هيئات أخرى بهدف تحسيس الفرد الجزائري بمشاكل البيئية.

و يمكن القول في هذا الصدد بأن الإتصال البيئي و الذي سبقت الإشارة إليه في هذا البحث قد أكد على الفكرة بشكل واضح حينما ربط قضية التحسيس و التوعية بمشكلات البيئة في المجتمع بإتصال فعلي و فعال للمعهد الوطني مع سلطات رسمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تضع في أولوياتها تحسين الوضع البيئي و ترشيد السلوك الإنساني في هذا المجال .

فضلا عما سبق – فإنه في سياق البحث عن واقع نشاطات المعهد في مجال التربية البيئية في إطار الوسط التربوي وبالتحديد المؤسسة التعليمية – فقد أكد جميع المستجوبين 13 موظف أي ما نسبته 100 % [10]، بأنه يوجد تنسيق بين المعهد وقطاع التربية والتعليم، لاسيما في المجالات التي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (03) : يبين مجالات التنسيق بين المعهد وقطاع التربية والتعليم.

مجالات التنسيق بين المعهد وقطاع التربية والتعليم	التكرارات	%
تطوير المناهج والبرامج التربوية وتكييفها مع الواقع البيئي	09	40.90
القيام بحملات تطوعية تحسيسية داخل المؤسسات التعليمية	13	59.09
المجموع	22	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 14).

فالمجال الأول الذي حظي بهذا التنسيق وبنسبة إجابات تقدر بـ 59.09 % هو مساهمة المعهد في القيام بحملات تطوعية تحسيسية داخل المؤسسات التربوية بغية رفع مستوى الوعى لدى التلاميذ من أجل غرس قيم إيجابية إزاء محيطه البيئي.

أما المجال الثاني والذي تقدر نسبة الإجابات بشأنه 40.90 % فيتعلق بتطوير المناهج والبرامج التربوية وتكييفها مع الواقع البيئي .

وفيما يتعلق بالمواضيع البيئية المركز عليها في الحملات التطوعية التحسيسية هذه التي يقوم بها المعهد في المؤسسات التعليمية، فتتمثل – بحسب معطيات الجدول التالي– فيما يلي :

جدول رقم (04) : يبين مواضيع الحملات التطوعية التحسيسية التي يقوم بها المعهد في المؤسسات التعليمية.

مواضيع الحملات التطوعية التحسيسية	التكرارات	%
غرس الأشجار وتزيين المحيط	13	28.26
تنظيف المساحات الخضراء	13	28.26
مسابقة حول احسن فوج تربوي نظيف	07	15.21
إحياء التظاهرات المتعلقة بالبيئة	13	28.26
المجموع	46	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 14).

فالموضوع الأول المركز عليه من قبل الجمعية بحسب إجابات الأعضاء المستجوبين 28.26% هو غرس الأشجار وتزيين المحيط ،تنظيف المساحات الخضراء، إحياء التظاهرات المتعلقة بالبيئة . ولمزيد من التعمق أكثر في هذه النقطة تجدر الإشارة أيضا إلى أن هؤلاء المستجوبين أكدوا أيضا بأن الحملات التحسيسية المكثفة التي قام بها المعهد بالمؤسسات التعليمية – في إطار ترسيخ ثقافة العمل التطوعي انطلاقا من المدارس إلى المحيط ككل– قد تمت بمشاركة تلاميذ المؤسسات التربوية

حيث تم في هذا الإطار غرس الآلاف من الأشجار المختلفة . بهدف توسيع رقعة الغطاء النباتي وحماية التربة من الانجراف ومكافحة التصحر. بالإضافة إلى موضوع تنظيف المساحات الخضراء و هذا يدخل في إطار التوعية منذ الصغر بضرورة الحفاظ على سلامة المحيط ونظافته و حماية مساحات البيئية السياحية كمنطقة سرايدي السياحية بإعتبار هذا الطريق يتعرض لعملية تفريغ للنفايات الصلبة وانتشار واسع للقاذورات الزجاجية والمشروبات الكحولية. كما أثار المعهد أيضا إلى غياب الرقابة بعد أن غزت الأسواق الفوضوية الكثير من الأماكن كالحدائق العمومية والطرقات وشوهت المدينة كالحديقة العمومية <<ساحة مارس>> التي تحولت إلى سوق فوضوي مما أدى بطبيعة الحال إلى إتلاف النباتات المتواجدة وتكديس الفضلات التجارية وتشويه منظرها الجميل الذي صرفت من أجله أموال باهظة بغية تحقيق راحة سكان المدينة. واليوم يلاحظ العام والخاص أن هذه الحديقة أصبحت مهددة بالزوال[11]، ويستدعي الأمر تكاثف جهود الجميع من أجل تجاوز هذا الوضع وغرس ثقافة الاعتناء بالمساحات الخضراء ابتداء من الطفل الصغير في سن مبكرة (بالمدارس) إلى الشخص الراشد.

فضلا عن هذا فإن المعهد يشارك أيضا – بحسب إجابات المستجوبين المقدر بـ 15.21 % – في بناء تربية البيئية في الوسط المدرسي من خلال تنظيم مسابقات ثقافية للتلاميذ تدور حول النظافة داخل المدرسة مثل : مسابقة أحسن فوج تربوي نظيف ليتعلم التلميذ أن النظافة هي قيمة أخلاقية اجتماعية انطلاقا من مبدأ نظافة المدرسة من نظافة التلميذ .

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن استمرار المعهد في تفعيل نشاطاته يتطلب بناء نسق من العلاقات الخارجية (المفتوحة) مع منظمات عاملة في حقل الثقافة البيئية نفسه، يمكن أن يصل إلى حد الشراكة، وفي هذا الصدد اعتبر جميع المستجوبين 13 مبحوث، أي ما نسبته 100 % [12] . أن المعهد يعمل على التنسيق مع مؤسسات أخرى عاملة بالحقل البيئي والثقافي. ويتركز هذا التنسيق أساسا في المجالات التي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (05) :يبين مجالات تنسيق المعهد مع مؤسسات أخرى عاملة في الحقل البيئي

مجالات تنسيق المعهد مع مؤسسات أخرى	التكرارات	%
تبادل المعلومات حول الوضع البيئي الحالي في الجزائر	08	34.78
نقل الخبرات والتجارب في مجال التثقيف البيئي	07	30.43
إعتماد إستراتيجية عمل متكامل	08	34.78
المجموع	23	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 16).

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك اتفاقا عاما بنسبة 34.78% من إجابات المستجوبين الذين أكدوا بوجود تنسيق بين المعهد الذي يعملون ضمنه ومؤسسات الأخرى العاملة في الحقل البيئي والثقافي، وأن مجال التنسيق يتعلق أساسا بتبادل المعلومات حول الوضع البيئي الحالي في الجزائر و أيضا الإعتماد على إستراتيجية عمل متكاملة و متبادلة من أجل المساهمة في حماية البيئة. وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أن هذا المجال من التنسيق قد فرضته الخطورة الكبرى للوضع البيئي الحالي نتيجة العوامل الإنسانية (بدرجة أولى)، حيث برزت ظواهر بيئية غير سوية، كتلوث المياه الصالحة للشرب، استنفاد الموارد الطبيعية، انبعاث الغازات السامة المفسدة للهواء، التلوث الصناعي وغيرها. ومن هذا المنطلق يعتبر ينسق المعهد مع جهات أخرى في هذا المجال خطورة هامة وضرورية في سبيل المساهمة في حل مثل هذه المشكلات البيئية.

علاوة عن هذا، فإن المجال الأخر الذي كان محل تنسيق بين المعهد والمؤسسات الأخرى العاملة في الحقل البيئي والثقافي، هو – بحسب إجابات هؤلاء المستجوبين 34.78 – يتمثل في اعتماد إستراتيجية عمل متكاملة من أجل المساهمة في إيجاد حلول للمشكلات البيئية التي تشهدها البلاد، خاصة من جانب مشكلة التلوث البيئي. وهذا عن طريق القيام بأبحاث ودراسات في هذا الشأن من أجل مواجهة هذه المشكلات البيئية.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن المعهد يعمل على تنظيم ندوات لتوعية مختلف شرائح المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، وهذا ما أكده جميع المستجوبين 13 مستجوب، أي ما نسبته 100% [13]، حيث إعتبروا أن هذه الندوات تطرقت عموما إلى العديد من المواضيع البيئية، مثلما يبينه الجدول التالي

جدول رقم (06) : يبين المواضيع البيئية التي تطرقت إليها الندوات التي نظمها المعهد.

المواضيع البيئية التي تطرقت إليها الندوات	التكرارات	%
الإنتشار غير المنظم والواسع للنفايات عبر الأحياء	07	63.63
المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات	04	36.36
المجموع	11	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 25).

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك إتفاقا بين إجابات المبحوثين بنسبة 63.63 % بأن هذه الندوات تطرقت أساسا إلى مشكلة إنتشار غير المنظم للنفايات عبر الأحياء ح، نظرا لنقص الوعي البيئي وكذا السلوكات أو الممارسات (السلبية) لبعض أفراد المجتمع، والتي أدت إلى إنتشار النفايات والأوساخ والقاذورات في الشوارع والمدن، مما عمق من مشكلة التلوث الحضري، وأدى إلى إفساد الطابع الجمالي للمدن الجزائرية.

هذا و قد أكدت بنسبة 36.36% من إجابات المبحوثين ن هذه الندوات تطرقت إلى موضوع المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات لأن اللامبلاة وعدم الإهتمام بصيانة وتجديد قنوات تصريف المياه والقاذورات، نتج عنها أيضا إنتشار الأمراض (في الوسط الحضري) وإستفحال ظاهرة تكاثر (البعوض) خاصة في فصل الصيف وما تسببه من إزعاج للأفراد. فهذه الندوات من شأنها أن تساعد على تنمية الوعى البيئي لدى أفراد المجتمع ، و تنبيه السلطات المحلية المسؤولة عن ذلك للإهتمام أكثر بنظافة المحيط.

وبهذا يمكن القول أن هذه الندوات ساهمت – بحسب ما أكده أغلب المستجوبين – 09 مستجوبين من بين 13، وهو ما يمثل نسبة 75 % [14] من خلال إجابات المبحوثين ،و لكن من خلال البيانات الواردة في الإستمارة البحث فإن المبحوثين الذين كانت إجاباتهم بنعم أي ما يؤكد على أن هذه الندوات ساهمت بدورها في بناء تربية بيئية في الوسط الإجتماعي الذي ينشط فيه المعهد .مع هذا إلا أن الإجابات لم تبين تجليات مساهمة الندوات في ذلك .

فضلا عن هذا، و لبلورة الوعي البيئي لدى مختلف شرائح المجتمع، يتدعم أيضا بتنظيم معارض (صور فوتوغرافية ولوحات معبرة عن البيئة الجميلة) قد يكون لها الأثر الإيجابي في نفسية الأفراد من خلال تحريك مشاعرهم وأحاسيسهم نحو الإهتمام بالبيئة. وفي هذا الإطار أكد أغلب المستجوبين 11 مستجوب من بين 13 ، أي ما نسبته 84.61 % [15]، أن المعهد ينظم معارض تحسيسية حول الوضع الحالي للبيئة وأهمية المحافظة عليها، وذلك لمختلف شرائح المجتمع، كما أكدوا في نفس السياق أن تنظيم هذه المعارض يخضع للإعتبارات التالية :

جدول رقم (07) : يبين الإعتبارات التي تنظم على أساسها المعارض.

الإعتبارات التي تنظم على أساسها المعارض	التكرارات	%
مناسبات معينة متعلقة بالبيئة	10	52.63
برنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها (أوقات العطل المدرسية، العطل الأسبوعية)	09	47.36
المجموع	19	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 29).

يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن أغلب إجابات أي ما نسبته 52.63 % تعتبر تنظيم المعارض يخضع إلى مناسبات معينة متعلقة بالبيئة، كاليوم العالمي للشجرة (21 مارس) واليوم العالمي للمياه (22 مارس) وغيرها من المناسبات التي قد تسهم في رفع الوعي البيئي لدى الأفراد، وتحسسهم بأهمية المحافظة على البيئة والمشاركة في تنميتها (كغرس الأشجار والإستغلال العقلاني للمياه).

ISSN: 2335-1756
NDL/BNA/4949-2013

من جهة أخرى ، فقد أكدت إجابات المبحوثين أيضا ما بسبته 47.36 % أن تنظيم هذه المعارض قد خضع لبرنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة و الأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها .و لاشك أن ذلك من شأنه أن يعمم الفائدة لجميع الشرائح الإجتماعية ،و يمكنهم من زيارة هذه المعارض و لفت إنتباههم من خلال هذه المعارض إلى بعض القضايا البيئية مثل الإقتصاد في الماء،محافظة على الأشجار و غيرها.

و من جانب فعالية هذه المعارض ، فقد أكد أغلب المستجوبين 10 مبحوثين من بين 13 مبحوث أي ما نسبته 76.92 % بأنها وجدت صدى إيجابي لدى مرتديها (زوارها)،و يتجلى ذلك بحسب ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (08) : يبين مظاهر الصدى الإيجابي الذي تركته المعارض التحسيسية التي ينظمها المعهد لدى زواره.

مظاهر الصدى الإيجابي الذي تركته المعارض التحسيسية	التكرارات	%
إقبال الأفراد على هذه المعارض	08	44.44
زيادة عدد المنخرطين في النادي الأخضر	05	27.77
نمو الوعي البيئي لدى الأفراد	03	16.66
طلب المساهمة في بناء التربية البيئية	02	09.09
المجموع	18	100

ملاحظة : تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 31).

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن أكثر إجابات المبحوثين أي ما نسبته 44.44% تذهب للتأكيد بأن الصدى الإيجابي الذي تركته هذه المعارض لدى زوارها تمثل في الإقبال المكثف للأفراد على هذه المعارض .ويرجع ذلك إلى الرغبة في التعرف على الأوضاع البيئية عن طريق الصور واللوحات، مما قد ينمي عندهم الرغبة والسعي إلى التمتع بتلك البيئة النظيفة، والمحافظة عليها، وحمايتها من جميع مظاهر التلوث.

علاوة على هذا، فقد أكدت إجابات المبحوثين أن الصدى الإيجابي للمعارض تمثل أيضا في زيادة عدد المنخرطين في النادي الأخضر بنسبة 27.77 % و يرجع ذلك إلى زيادة نمو الوعى عند الأطفال مما يجعلهم ينخرطون في مثل هذه النوادي . و قد تبين أيضا من خلال إجابات المبحوثين مت نسبته 16.66 % أن هذه المعارض ساهمت في نمو الوعي البيئي لدى الأفراد من خلال تحسيسهم بأهمية المحافظة على البيئة .

فضلا عن هذا ،فقد أكدت إجابات المبحوثين بنسبة 09.09 % كان طلب المساهمة في تنمية التربية البيئية و كون ذلك راجع إلى أن المعارض تدفع بالأفراد إلى المشاركة في التعبير عن إنشغالاتهم البيئية،زيادة على ذلك فإنها تدفع بهم إلى المشاركة في الحملات التطوعية التي يقوم بها المعهد كغرس الأشجار ،تنظيف الشوارع و الأحياء .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

كشفت الدراسة النظرية عن الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه المعهد الوطني للتكوينات البيئية الخاص بولاية (محافظة) عنابة في تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وخلق آراء وأفكار حول المشكلات البيئية، وكذلك حثهم على المشاركة الفعالة في التصدي للمشكلات التي تواجه البيئة، وحمايتها ولو بأبسط السلوكيات،لتكون هناك تربية بيئية لدى الأفراد ويتم ذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات البيئية الصحيحة، وشرح مخاطر بعض السلوكيات التي يسلكها الأفراد، سواء عن قصد أو عن غير قصد، وتأثيرها السلبي على البيئة، وكذلك الآثار المترتبة عن هذه المشكلات، وانعكاس أضرارها على الإنسان فالمعهد الوطني للتكوينات البيئية الخاص بولاية (محافظة) عنابة له القدرة على التأثير في سلوك الأفراد، وبالتالي لها القدرة على خلق أفراد يتمتعون بوعي بيئي من خلال المخططات الإتصالية الهادفة لبناء تربية بيئية.

وانطلاقا من أهداف الدراسة الحالية، والمنهج المتبع، تم التركيز على محاولة معرفة الكيفية التي

يعالج بها المعهد الوطني للتكوينات البيئية الخاص بولاية (محافظة) عنابة المشكلات التي تواجه بيئتنا، كنموذج عن المعاهد الوطنية في الجزائر ،وقد أثارت هذه الدراسة عدة تساؤلات تمت بلورتها في تساؤل رئيسي و فرضيتين دارت حول المخططات الإتصالية و البرامج البيئية المقدمة لخلق فرد واع بالمشكلات البيئة، والقوالب المستخدمة لعرض هذه المشكلات والمواضيع.و قد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- إجابات المبحوثين تأكد على تنسيق فعلي بين المعهد الوطني للتكوينات البيئية و هيئات أخرى و كانت نسبته 100% ، مما يؤكد ذلك على وجود تكامل على المشهد الإجتماعي بدرجة الأولى حسب إجابات المبحوثين ،و تنوع مجالات و مواضيع التنسيق ،لكن هذا لا ينفي أن هناك نقص فيما يخص التنسيق مع الهيئات أخرى العاملة في الحقل البيئي. و التركيز على عدة مواضيع بيئية مع الجهات التي يتم معها التنسيق كالعمل على تطوير المناهج الدراسية و الحملات داخل المؤسسات التعليمية ، من هنا نستطيع القول أن الفرضية الأولى و هي المعهد يهدف لتفعيل تربية بيئية من خلال نشاطاته و مشاركته في نشر الوعي البيئي.

- كما أن القيام بحملات تحسيسية في المؤسسات التعليمية و القيام معارض و ندوات قصد الوصول إلى جميع المستويات العمرية كلها لها تجليات و صدي إيجابي لدي الأفراد ،مما جعل عدد الأفراد متزايد في الإقبال على هذه التظاهرات و طلب الإنخراط ،عل الرغم من أن هذه التنظيمات تكون مناسباتية فقط كل هذا يؤكد الفرضية الثانية التي تقول أن برامج الإتصال البيئي للمعهد تساهم في غرس الوعي البيئي .

بعد عرض نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات إتضح أن الإتصال البيئي المدمج ضمن نشاطات المعهد يساهم في بناء و تفعيل تربية بيئية من خلال الحملات و المعرض و غيرها من النشاطات التي يقوم بها ،إذ أن المعهد يقوم بمخططات إتصالية بيئية كلها من أجل خلق سلوك بيئي إيجابي لدى الأفراد .و على ضوء صدق و صحة الفرضيتين ،فإن الفرضية العامة للدراسة تحققت إلى حد بعيد ،إذ أن برامج الإتصال البيئي التي تطبق داخل و خارج المعهد الوطني تساهم في بناء تربية بيئية . و من هنا يمكن القول أن الإهتمام بالتربية البيئية أخذ شكلا عمليا رغم نقص الإمكانيات .

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة وصف وتحليل النشاطات التي يقوم بها وزارة البيئة و تهيئة الإقليم لبناء تربية بيئية و خلق وعي بيئي لدي الأفراد، من خلال نموذج عنها والمتمثل في المعهد الوطني للتكوينات البيئية لولاية عنابة، حيث أردنا معرفة حجم اهتمام المعهد بنشر سلوك بيئي سليم لدي الأفراد والبرامج و المخططات التي تستخدمها في تغطيتها نشاطها البيئي.، وأهم أنماط المشكلات البيئية التي تتطرق إليها، إضافة إلى تحديد الموقف الذي يتخذه في معالجتها السلوكات المخلة بالبيئة. وبالتالي فالمعهد الوطني يلعب دورا كبيرا في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، من خلال تزويده بالمعلومات والمعارف الصحيحة واللازمة حول مختلف المواضيع البيئية، والتأثير عليهم من خلال تشكيل آراء وأفكار إيجابية لديهم حول البيئة، وبالتالي تدفعهم إلى إتباع سلوكيات إيجابية تجاه البيئة، لأن السبب الرئيسي في المشكلات البيئية يعود إلى سوء تعامل الإنسان مع البيئة المحيطة به.

وعليه يجب على المعهد الوطني حتى تحقق تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد أن يولي القضايا البيئية اهتماما اكبر و اوسع، فيعطيها حقها من التحليل والتفسير المدعم بحقائق علمية، ويحاول إيصال الرسالة البيئية إلى الجمهور بأساليب متنوعة ومختلفة، حتى يضمن وصولها لكافة شرائح المجتمع.

وعلى الرغم من الأهمية التي تتميز بها القضايا البيئية في الوقت الحالي، في ظل تزايد مشكلاتها في جميع أنحاء العالم بما فيها الجزائر، وضرورة المعالجة الجادة والفعالة لها في المؤسسات البيئية الجزائرية كما في مختلف المؤسسات الأخرى، إلا أن وزارة البيئة الجزائرية تولي المشكلات البيئية الأهمية اللازمة، حيث تكون معالجاتها للمواضيع البيئية من خلال التحسيس و الحملات لكن هذا غير كافي للقضاء على المشكلات البيئية و بناء تربية بيئية صحيحة .كما أنها تسعى إلى تكوين مواقف إيجابية لدى الأفراد لكن بشكل غير كافي، وبالتالي وزارة البيئة الجزائرية تقوم بدورها في المساهمة في حماية البيئة من خلال نشر الوعي البيئي بين الأفراد لكن ليس على افضل وجه .

وعلى ضوء نتائج الدراسة، يمكن طرح مجموعة من **التوصيات** التي قد تساهم في تحسين نوع البرامج الاتصالية البيئية التي تقوم بها وزارة البيئة الجزائرية و المؤسسات التابعة لها كالمعهد الوطني خلال تناولها لقضايا البيئة ومشكلاتها، وهي:

1. دعم الجمعيات العاملة في المجال البيئي .
2. تكثيف الجهود و البرامج التوعوية.
3. ضرورة الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال البيئة .
4. تكوين العاملين و المختصين في مجال البيئة.
5. الاستعانة بوسائل الإعلام في التغطية التحليلية والتقييمية بدل التغطية الإخبارية في معالجة المواضيع البيئية.
6. ضرورة وضع إستراتيجية للإتصال البيئي.
7. العمل بالتنسيق مع مختلف أجهزة الدولة المختصة بشؤون البيئة.

الإحالات و المراجع :

1- زكريا مصطفى ، « واقع الإعلام والتوعية البيئية.»، العدد 19، المجلة العربية للثقافة، الصادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سبتمبر، 1990، ص 56.
2- Les formes de la communication environnemental [rttp:/www.sircome.fr/les formes de –la–communication],23–11–2012
3- Les formes de la communication environnemental [rttp:/www.sircome.fr/les formes de –la–communication],23–11–2012
4- communication environnemental de votre entreprise ,guide de la communication environnemental de votre entreprise – orée 04/98, p23.
5- وزارة الدولة لشؤون البيئة ،جهاز شؤون البيئة و برنامج الدعم القطاعي البيئي المكون الإعلامي،ص 9 .
6- علي عجوة،الإعلام وقضايا التنمية،عالم الكتب،القاهرة،2001،ص 94.
7- أحمد ملحة،الرهانات البيئية في الجزائر،مطبعة النجاح،أفريل 2000.
8- مصدر بيانات استمارة البحث السؤال رقم 05.
9- حمدود، عبد الله وآخرون : <<ملف البيئة.>>، تقرير حول حالة البيئة بولاية عنابة، المجلس الشعبي الولائي (عنابة)، الجزائر، مارس 2003، ص ص 05–10.
10- المصدر : بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 13).
11- فيروز، دريدي : <<عنابة ... جمعية حماية البيئة تدق ناقوس الخطر: حدائق مهددة بالزوال، معالم مهملة وأشياء أخرى ...>>، صحيفة الشروق (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 1435، 20 جويلية 2005، ص07.
12- مصدر بيانات البحث السؤال رقم 15.
13- مصدر بيانات إستمارة البحث السؤال رقم25.
14- مصدر بيانات إستمارة البحث السؤال رقم26.
15- مصدر بيانات إستمارة البحث السؤال رقم29.